١٠
الدول النامية والتجارة الإلكترونية

الفجوة الرقمية[١٧]

أوضحت مناقشتنا لمدى انتشار التجارة الإلكترونية من خلال مؤشرات المعلوماتية والاتصالات فى القسم الخامس من هذه الدراسة، مدى عمق الفجوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات، وفى إمكانات وصول الأفراد والشركات إلى الإنترنت. وقد لخص تقرير التنمية البشرية العالمى لعام ١٩٩٩ الوضع، طبقاً للمعلومات المتوافرة وقت صدوره، فى الصورة المأساوية التالية (UNDP 2000):

(١) ٨٨% من مستخدمى الإنترنت يعيشون فى الدول الصناعية المتقدمة التى لا تضم أكثر من ١٧% من سكان العالم.

(٢) يملك سكان الولايات المتحدة عدداً من الحاسبات أكبر مما لدى باقى سكان العالم مجتمعين.

(٣) يقل عدد مضيفى الإنترنت لدى أفريقيا جنوب الصحراء (باستبعاد جنوب أفريقيا) عن ما لدى دولة صغيرة محدودة التقدم مثل بلغاريا.

(٤) بينما تضم منطقة جنوب آسيا ٢٣% من سكان العالم، فإن نصيبها من عدد مستخدمى الإنترنت فى العالم يقل عن ١%.

(٥) بينما لا يكلف شراء حاسب شخصى المواطن الأمريكى أكثر من أجر شهر عمل، فإنه يكلف المواطن البنجلاديشى دخل ثمانى سنوات.

---

[١٧] Digital Divide

وكما ذكرنا فى ختام القسم السابق، تحمس البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة لفرض ضريبة على رسائل البيانات التى تمر عبر الإنترنت، على أمل تدبير موارد إضافية تساعد على إدخال الدول النامية فى عصر الثورة المعلوماتية والاتصالاتية. من جهة أخرى تبذل الهيئات الدولية الأخرى بعض الجهد فى هذا الشأن. ومن أمثلة ذلك المشروع الذى أعلن عنه الاتحاد الدولى للاتصالات فى ١٧ مايو ٢٠٠١ لمعاونة الدول النامية فى سد الهوة الرقمية. فقد أعلن الاتحاد (ITU) عن مشروع لإنشاء مراكز للتدريب على الإنترنت وتنمية المهارات المتصلة "بالاقتصاد الجديد" فى الدول النامية[١٨]. ويبلغ عدد المراكز المزمع إنشاؤها ٥٠ مركزا. ويستغرق إنشاء هذه المراكز فترة تمتد حتى يوليو ٢٠٠٣. وسيجرى توطين المراكز فى منظمات لا تسعى للربح فى الدول النامية. وسوف تعمل هذه المراكز على تزويد المتدربين بالمهارات ذات الصلة باستخدام الشبكات القائمة على برتوكول الإنترنت من جهة، وعلى مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تنمية الخدمات المتصلة بالإنترنت من جهة أخرى.

وجهتان للنظر حول أثر الإنترنت على الدول النامية

ثمة وجهتان للنظر إلى ما قد يتمخض عن الإنترنت - الوسيط الإلكترونى الأساسى للتجارة الإلكترونية - من آثار على الدول النامية، أحدهما متفائلة والأخرى متشائمة. ونعرض باختصار أهم ملامحهما فيما يلى (The Economist, 23 Sept 2000):

وجهة النظر المتفائلة ترى أن الدول النامية فى موضع جيد للاستفادة من ثمرات التقدم فى تكنولوجيا المعلومات التى أنتجتها الدول المتقدمة، حيث تستطيع شراء هذه التكنولوجيا دون أن تتحمل أعباء تطويرها. ويمكن للدول أن تحقق نموا كبيرا باستخدام هذه التكنولوجيا، وباستنساخ طرق الإنتاج القائمة عليها، وذلك على

---

[١٨] يطلق على هذا المشروع ITCI-DC: Internet Training Centers Initiative for Developing Countries : ويطلق لفظ "الاقتصاد الجديد" أو "الاقتصاد المعرفى" أو "الاقتصاد الإلكترونى" على الاقتصاد الذى يشيع فيه استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تنتشر هذه التكنولوجيا فى القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وترفع من إنتاجيتها - أو هكذا يفترض.

العكس من الدول المتقدمة التى تحتاج إلى زيادة الإنتاجية بالتوصل إلى تكنولوجيات جديدة. وبالطبع يصبح الأمر هنا متعلقا بانتقال التكنولوجيا وما قد يعترضه من عراقيل، وبخاصة التكلفة، ومن قيود قانونية كتلك التى تحتويها اتفاقية حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)[١٩].

كما يرى المتفائلون أيضا أن التكنولوجيات اللاسلكية الحديثة لاسيما من خلال الأقمار الصناعية تحتاج إلى استثمارات أقل وصيانة أقل من الأنظمة السلكية القديمة. ومن ثم فهى قد تكون أكثر فعالية فى الدول التى ينتشر سكانها على نطاق جغرافى واسع، والتى تعرقل تضاريسها مد خطوط اتصالات أرضية، كما هو الحال فى كثير من الدول النامية. ومن ثم يمكن أن يتصل سكان هذه الدول حتى المقيمون منهم فى مناطق نائية بأى مكان آخر فى العالم. كما يمكن توفير خدمات أساسية لهم باستخدام الوسائط الإلكترونية كالتعليم عن بعد والصحة عن بعد وما إلى ذلك. كما تمكن الإنترنت وغيرها من وسائط الاتصال الإلكترونى الشركات فى الدول النامية أن تعمل على نطاق عالمى، وبتكلفة منخفضة نسبيا بما فى ذلك الشركات صغيرة الحجم. ويقال فى هذا الصدد أن الإنترنت تعمل على تصغير حجم المنشأة، أو بالأحرى تعطى المنشآت الصغيرة فرصا لا تقل أهمية عن تلك المتاحة للمنشآت الكبيرة.

لكن الإفراط فى التفاؤل قد لا يكون مبررا. فلا معنى لإنفاق أموال كثيرة على إيصال القرى والمناطق النائية بالإنترنت إذا كانت النسبة الكبرى من سكانها لم تزل تجهل القراءة والكتابة. والتعاملات التجارية عبر الحدود تتطلب ما هو أكثر من توافر الوسائط الإلكترونية للاتصالات. فهى تتطلب – كما سبق ذكره – بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، ونظم مصرفية متطورة، ونظم وفاء إلكترونى، وقبل ذلك كله بالطبع مهارات بشرية مناسبة للتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة للاتصالات والمعلومات وصيانتها. وهذه جميعا من العناصر النادرة فى الدول النامية.

أما **وجهة النظر المتشائمة**، فيرى أصحابها أن الإنترنت قد تؤدى إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بدلا من تضييقها. فالدول المتقدمة تملك

---

[١٩] TRIPS = Trade - Related Intellectual Property Rights وهى إحدى اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

ميزة السبق فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تؤدى سيطرة الشركات الكبيرة فى الدول المتقدمة على التجارة الإلكترونية من البداية. وما لها من شهرة ونفوذ إعلانى إلى إغلاق الباب أمام الشركات الراغبة فى دخول هذا المجال من الدول النامية.

ومن جهة أخرى، قد تغرى فرص الاستثمار المربح فى تكنولوجيا المعلومات فى الدول المتقدمة الكثير من المستثمرين؛ مما يؤدى إلى تقليل ما يوجهونه من أموال للاستثمار فى الخارج لدى الدول النامية. وبذلك تقل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى تلك الدول.

ويذكر أيضا أن تحسين المعلومات المتاحة لدى المشترين عن الأسواق على الصعيد العالمى - بفضل الإنترنت - واحتدام المنافسة العالمية قد يحرم بعض الدول النامية من فرص تصدير بعض منتجاتها إلى الخارج.

وأخيرا، يشار إلى أن انخفاض مستوى الدخول وضعف البنية الأساسية للاتصالات، وارتفاع تكلفة تطوير هذه البنية، يؤخر دخول الدول النامية مجال الإنترنت والتجارة الإلكترونية على نطاق ملموس، ويزيد بالتالى من الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة.

والأرجح أن دخول الإنترنت والتجارة الإلكترونية إلى الدول النامية ينطبق عليه ما ينطبق على التكنولوجيات المتقدمة بالنسبة لهذه الدول. فليس من الوارد اقتصاديا تعميم هذه التكنولوجيات فى الاقتصادات النامية ونشر استخدامها فيها على نطاق واسع فى الوقت الحاضر. والأسباب كثيرة: منها ضيق ذات اليد، والحاجة إلى خلق فرص عمل وفيرة، وعدم ملاءمة البيئة التعليمية والفنية والثقافية لاستقبال هذه التكنولوجيات وتشغيلها بطريقة اقتصادية فى كثير من الأحوال.

ولذا فإن التصرف الحكيم هنا ليس غلق الباب أمام هذه التكنولوجيات، وإنما التعامل الانتقائى معها، بحيث تدخل فى القطاعات أو المجالات الأكثر ملاءمة لاستقبالها وتشغيلها بكفاءة، وبحيث تعمل هذه التكنولوجيات المتقدمة أو الرفيعة جنبا إلى جنب مع التكنولوجيات التقليدية. وبمرور الزمن ستزداد بالطبع نسبة التكنولوجيات المتقدمة إلى مجمل ما تستخدمه الدول النامية من تكنولوجيات.

لقد نشأت الإنترنت، وتطور الجزء الاقتصادى أو التجارى منها المعروف بالتجارة الإلكترونية، فى الدول الصناعية المتقدمة، وعلى أيدى مؤسساتها وعلمائها وفنييها. وحتى الآن مازال انتشار الإنترنت والتجارة الإلكترونية متركزا فى الولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان واستراليا، مع وزن كبير ومتميز للولايات المتحدة.

ولا عجب والحال كذلك أن تنفرد الولايات المتحدة بنفوذ واضح وسيطرة متميزة على القرارات المتصلة بالإنترنت وعلى رسم الأطر القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية، مع مشاركة من الاتحاد الأوروبى واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (منتدى الأغنياء)[٢٠].

ولا عجب والحال كذلك أيضا أن تغيب الدول النامية عن معظم المنتديات واللجان والهيئات التى تقترح أو تقرر مبادئ أو نظم أو قواعد خاصة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية. وحتى إذا كان للدول النامية تمثيل فى بعض هذه المنتديات والمؤسسات، فإن هذا التمثيل يكاد يكون منعدم التأثير بحكم غياب مشاركتها فى الظواهر محل البحث، أو بحكم هامشية تلك المشاركة حتى الآن.

وكما سبق ذكره فى القسم (٢) من هذه الدراسة، فإنه بالرغم من الاتجاه لتوسيع نطاق المشاركة العالمية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنترنت، كما تجلى فى إنشاء الشركة العالمية لتسجيل الأسماء والأرقام الدالة على عناوين مواقع الأفراد والهيئات المختلفة على الإنترنت (ICANN)، فإن الدول النامية غير ممثلة فى هذه الشركة حتى الآن.

ولما كان من المتوقع أن تزداد مشاركة الدول النامية فى الإنترنت والتجارة الإلكترونية بمرور الوقت، ولما كانت القرارات التى تتخذ اليوم بشأن تنظيم هذه النشاطات قد تصبح ملزمة لجميع الدول بما فيها الدول النامية التى لم تشارك فى

---

[٢٠] يذكر أن النسبة الكبرى من المحتوى المعلوماتى المتاح على الإنترنت مصدرة أمريكى وغربى، وأن ٨٠% تقريبا من هذا المحتوى باللغة الإنجليزية (Singh)؛ نقلا عن Internet Society عبر موقعها: www.isoc.org.

صنعها، ولما كانت هذه القرارات تؤثر فـــى السياســـات والمصـــالح الاقتصاديـــة والخصوصيات الثقافية للدول النامية، فمن المحبذ أن يكون للدول الناميـــة تمثيـــل أقوى وصوت أعلى فى دوائر صنع هذه القرارات.

وبطبيعة الحال، فإن نقطة البدء المناسبة هى أن تتناقش الدول النامية فيما بينها حول القضايا التى تثيرها الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وأن تحاول مـــن خـــلال منتديات الجنوب المختلفة بلورة مقترحات ترعى مصالحها، وتحافظ لها على فرص متكافئة فى النمو. وفى هذا السياق تأتى مبادرة مركز الجنوب بإعداد دراسة حـــول التجارة الإلكترونية، لتبصير الدول الناميـــة بالقضايـــا المطروحـــة والانعكاســـات المحتملة لبعض القرارات على مصالح هذه الدول وفرصها فـــى النمـــو، وتوجيـــه نظرها إلى أهمية بلورة مواقف خاصة بها تطرحها فى المنظمات الدولية، وبخاصـــة منظمة التجارة العالمية[٢١].

والأمل أن تبادر التجمعات المختلفة للجنوب الأخرى بطرح القضايا المتصلـــة بالإنترنت والتجارة الإلكترونية فيما بينها، وبخاصة القضايـــا الخاصـــة بالشـــبكات وأسماء الدومين وما إليها، والقضايا المتعلقة بالضرائب والجمارك وحقوق الملكيـــة الفكرية، وتحديد الخطوات التى ينبغى اتخاذها على الأصعدة المحليـــة والإقليميـــة والدولية من أجل تعظيم استفادة الدول النامية من الإنترنت والتجارة الإلكترونيـــة، ومن أجل أن تسهم مشاركة الدول النامية فى مثل هـــذه المســـتجدات التكنولوجيـــة والاقتصادية فى تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وصيانة هويتـــها الثقافيـــة، والحفاظ على أمنها القومى.[٢٢]

---

[٢١] وهذه هى دراسة A. Didar Singh الصادرة عن مركز الجنوب The South Center، والتـــى أشرنا إليها فى مواضع سابقة.

[٢٢] من المبادرات العربية فى هذا الصدد الملتقى العربى لأسماء المواقع العربية علـــى الإنـــترنت الذى كان مقررا انعقاده بالقاهرة فى ١٧ و١٨ ديسمبر ٢٠٠١، وتأجل إلى موعد لاحق (ربما يناير ٢٠٠٢) بسبب الأحداث التى شهدتها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (تفجـــير برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك وجزء من مبنى البنتاجون فى واشـــنطن). ومـــن أهداف هذا الملتقى مناقشة سياسات تسجيل مواقع الإنترنت فى الدول العربيـــة، واســـتعراض الجوانب الفنية واللغوية لتسجيل أسماء المواقع باللغة العربية على الإنترنت.

فمن المهم أن تتحدد على صعيد كل دولة نامية الأولوية التى تعطى للتجارة الإلكترونية، ضمن الأنشطة الكثيرة الأخرى التى يمكن ممارستها عن طريق الإنترنت. كما أنه من المهم أيضا تحديد المجالات أو القطاعات التى يكون دخول التجارة الإلكترونية إليها مؤثرا، ومن ثم أحق بالأولوية قبل غيره من المجالات أو القطاعات.

ومن ناحية أخرى، ينبغى على الدول النامية مجتمعة أن تستكشف سبل التعاون بينها فى مجال الإنترنت والتجارة الإلكترونية، سواء أكان ذلك لتشجيع بعض أنواع المعاملات الإلكترونية على الصعيد الإقليمى، أم لإنشاء شبكات خاصة بها تكون متصلة أو غير متصلة بالإنترنت حسب الهدف المتوخى من وراء إقامتها.

وأخيرا، على الدول النامية أن تبلور مواقف تأخذ بعين الاعتبار حاجات التنمية، والفجوة الرقمية الحالية، وذلك من أجل طرح هذه المواقف فى المنتديات والمؤتمرات الدولية المختلفة فى مواجهة ما تطرحه الدول المتقدمة من مواقف تعبر عن مصالحها أولا وأخيرا. كما ينبغى على الدول النامية أيضا أن تبلور مطالب محددة فى مجالات المعلوماتية والاتصالات على وجه العموم، والإنترنت والتجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، وذلك لاستخدامها كأساس فى توجيه جانب أكبر من المعونات الدولية لهذه المجالات.